ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلـة أبعاد / مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر
جامعة وهران2 - المجلد 05 - العدد 01 / جوان 2019

الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية

Participatory democracy and its relationship to local development

د.نادية درقام*

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2- الجزائر

****

تاريخ الإرسال: 2019/02/13 تاريخ القبول: 2019/05/01 تاريخ النشر: 2019/06/30

الملخص: نتج عن تطور التجربة السياسية الممتدة عبر العصور السابقة إلى ظهور نماذج جديدة من الممارسة السياسية في عصرنا الراهن، إذ تعتبر الديمقراطية التشاركية المحلية نموذج رائد في إعادة الاعتبار إلى فعل المشاركة، حيث تستوعب العملية السياسية جميع أطراف المجتمع المدني سواء المتصدين للحكم أو الطبقة المحكومة أي المواطنين، مما ساعد على التنمية المحلية التي فعلتها الديمقراطية التشاركية المحلية بتضافر الجهود ونشر ثقافة التعاون بسبب تبنيها مبدأ المشاركة، فرغم العوائق التي تواجهها إلا أن الديمقراطية التشاركية المحلية ستحقق أهدافها ولو على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية؛ التنمية المحلية؛ المجتمع المدني؛ الحوكمة الرشيدة؛ القرار المشترك.

Abstract: The development of the political experiment extended over the past centuries has led to the emergence of new models of political practice in our time. Participatory local democracy is a pioneering model in rethinking the act of participation. The political process accommodates all parties to civil society, whether those who aspire to rule or the ruling class, Which helped the local development of local participatory democracy by concerted efforts and the dissemination of a culture of cooperation because of its adoption of the principle of participation. Despite the obstacles, local participatory democracy will achieve its objectives even in the long term.

Keywords: Participatory democracy ; Local development ; Civil society ; Good governance ; Joint decision.

* الباحثة المرسلة: philo.rumi2015@gmail.com/ مختبر الأبعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر-جامعة وهران2

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

مقدمة:

اهتم الإنسان بتنظيم نشاطه الحياتي على مستوى أبعاده مختلفة، إذ يعتبر البعد السياسي من أكثر الأبعاد التي تفاعل معها الإنسان على مستوى النظرية والتجربة معا، فقد جرب العديد من أنظمة الحكم ونظر للكثير منها، ولاحق النظرية على مستوى تنزلها في الممارسة، ونجده في عصرنا هذا، قد راكم خبرة سياسية تجعله يوازن بين متطلبات التنظير وإكراهات الواقع، ولعل علاقة الحاكم بالمحكوم التي تعد من أهم قضايا الفكر السياسي قد حققت انجازات على مستوى تطوير آلية مشاركة الطبقة المحكومة في القرار السياسي والتسيير الحكومي، هذه المشاركة هي التي تبنتها الديمقراطية التشاركية، وهو شكل جديد في إدارة نظام الحكم الذي ينتهج الديمقراطية في تسيير شؤونه لكنها تختلف عن النظام الديمقراطي الكلاسيكي، فما هي الديمقراطية التشاركية؟ وما هي مرتكزاتها؟ وما هي الآليات التي تعتمدها؟كيف انعكست على التنمية المحلية؟ وما المعوقات التي تواجهها؟

1. تعريف الديمقراطية التشاركية:

تتألف كلمة الديمقراطية التشاركية من لفظين: الديمقراطية، التشاركية، أما اللفظ الأول "الديمقراطية" فهو كلمة قديمة في القاموس السياسي، تعود إلى اللغة اليونانية القديمة وهي مكونة من مقطعين، الأول"Demos" وتعني الشعب، وكلمة "Kratos"وتغني الحكم، وبذلك تصبح الكلمة"Demoskratos" أي حكم الشعب.[1]

أما اللفظ الثاني "التشاركية" فهو يعبر في فلسفة اللغة على وجود نوع من التواصل بين طرفين نظرا لميزات ترابطية تجمع بينهما، فالتشاركية تعكس الايجابية في نظام العلاقات،لذلك فاقترانها بالديموقرطية يعني أن هناك مشروع سياسي يتبنى الانفتاح بين أطراف العملية السياسية. يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة". وتبعا لذلك لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها، أي بوصفها مفهوما، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقة بالهدف

[1] داوود الياز، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2006، ص15

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

المقصود من تكريسها. وتسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها. أي أنها "تقوم بدمقرطة الديمقراطية"[1].

تعد المشاركة الشعبية في الفعل السياسي بشكل عملي بعدما كانت محدودة في المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية،كما اعتبرت الديمقراطية التشاركية محفزة للانتقال من الممارسة السيادية باعتبارها المعبر عن الإرادة الموحدة لمجموع المواطنين، إلى الاهتمام لحماية حقوق الفرد.[2] ومكنته من متابعة إي خلل يصدر من الجهات القائمة على شؤون الحكم، حيث إنها كشفت أماكن الخلل، ومكنت المواطن من معرفة أشكال القصور الحكومي، لكونها تسمح بإبداء الاقتراح والمبادرات من طرف المواطنين.[3] أما بالنسبة للمستوى الجماعي، وعلى غرار المستويات الترابية الأخرى، فإن درجة انخراط المواطنين في تدبير الشؤون العامة رهين بالإرادة السياسية لمجلس الجماعة واستعداده، لأخذ مبادرة إطلاق دينامية للمشاركة المباشرة، بما يتطابق مع خصوصيات السياق المحلي.[4]

إن الفعل التشاركي في العملية السياسية لا يكون اعتباطيا، بل هناك معايير يختار على أساسها الأشخاص المؤهلون لهذا الفعل، إذ يعتبر مؤلفون آخرون أن الديمقراطية التشاركية والديمقراطية شبه المباشرة تستجيبان لمنطقين مختلفين. فلا تهدف إجراءات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي إلى منح سلطة قرار إلى كافة مواطني مدينة أو حي، سواء تعلق الأمر بالمساهمة في إعداد الميزانية التشاركية، أو بالمشاركة في لجنة بلدية غير رسمية أو في هيئة مواطنين محلفين على سبيل المثال. إذ لا يساهم في المسار التشاركي إلا الأشخاص المختارون أو المهتمون بشكل خاص.[5]

---

[1] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية)، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص6

[2] مارسيل غوشيه،الدين في الديمقراطية، مسار العلمنة، ترجمة: شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، (د،ط)،2007، ص92

[3] نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العالمي للدراسات،مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ط1، (د.ت)، ص،ص،31،30

[4] عبد الله حارسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، التعاون البلدي حكامة محلية وتشاركية بالمغرب العربي،المغرب،(د.ط)، 2017، ص 6

[5] تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، صDRI8 المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية.

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

تتنوع أشكال الديمقراطية التشاركية المحلية وتتعدد، إذ تتخذ الديمقراطية التشاركية المحلية أشكالا مختلفة وتستخدم مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكنها التأقلم مع مختلف السياقات. وتختلف التجارب من حيث أهدافها وأساليبها، والدور الذي يعطى إلى المواطنين في المداولات، والربط بين التمثيلية والتشاركية.[1]

لا ينفك البعد التشاركي عن البعد التمثيلي الذي أرسته الديمقراطية في الطرح الكلاسيكي،إذ تمثل الديمقراطية التشاركية المحلية، أحد مكونات "الديمقراطية المحلية" ويمكن أن تكون تمثيلية* وتشاركية في الآن نفسه.[2] وغالبا ما تستخدم عبارة الديمقراطية المحلية للتأكيد على المشاركة المستمرة في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية ولا تعني الديمقراطية التشاركية حق مواطني الجماعة المحلية في اختيار ممثليهم بحرية فحسب. بل تشمل كذلك حق السكان في الإعلام وفي الاستشارة وحتى حق المشاركة في اتخاذ القرار.[3]

تعتمد الديمقراطية التشاركية على وسائل وآليات لتفعيل التشارك، فعلى المستوى المحلي تعني عبارة الديمقراطية التشاركية مجموعة متباينة من التقنيات والإجراءات والسبل: كالاستقصاءات ذات المصلحة العمة، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور في المادة العمرانية أو مادة التهيئة الترابية، ومجالس الأطفال والشباب ومجالس الحكماء ومجالس المهاجرين وكذلك مجالس الأحياء ويتمثل هدفها المشترك في تشريك المواطنين في اتخاذ القرار العام.[4]

أشكال المشاركة:

إن أهم تحدي يواجه الديمقراطية التشاركية هو كيفية حصول المشاركة، لذلك هناك من يرى تنظيمها، وهناك من يرى انسيابية الفعل التشاركي، حيث يمكن لمشاركة

[1] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص14

* أطلق مصطلح الديمقراطية التمثيلية على النظام الذي يتولى فيه الشعب مباشرة مظاهر السيادة، ويعرفها موريس ديفرجية:ط المنظومة السياسية حيث ينتخب الحكام من قبل المواطنين ومن يمثلهم.

[2] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص10

[3] تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)

[4] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي،ص 10

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

المواطنين أن تأخذ شكلا تلقائيا أو شكلا ذا طابع مؤسسي. ويمكن بذلك للمشاركة أن تنطلق من القاعدة، أي مباشرة من المواطنين، في شكل تصاعدي (bottom-up)غير أنه يمكن للمسؤولين السياسيين أيضا طلبها وتأخذ بذلك شكلا تنازليا (top down) ويمكننا كذلك أن نميز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي والنموذج التفاوضي.[1]

النموذج الهرمي: يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية التي تعرض المشروع على الأشخاص المستشارين. ويهدف إما إلى نشر المعلومة لدى المواطنين، في أدنى أشكال التشاركية، أو إلى استشارة المتساكنين أو جزء منهم، أو- إذا أردنا من ذلك- إلى التشاور الذي يفترض تبادلا وحوارا بين مختلف الأطراف المعنية بالمسألة المطروحة.[2]

النموذج التفاوضي: يكون المشروع في هذه الحالة ثمرة مفاوضات جدية. وهو نوعا ما منتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين. ويتم تأطير هؤلاء بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحدة. فالمساهمون في المسار التشاركي ينحدرون من جمهور ذي خصائص متنوعة جدا. ويتوقف ذلك في الحقيقة على المسألة المطروحة أو على موضوع التعبئة: إذ يمكن أن يتعلق الأمر بالمواطنين بصفة فردية أو بممثلي المجتمع المدني المنظم أو بجماعات المصالح أو الخبراء،إلخ...[3]

2. الديمقراطية التشاركية والحوكمة الرشيدة:

هناك ضرورة لوجود نظام حكم ينتظم به المجتمع الإنساني ويطوره به قدراته ويستغل إمكاناته. إذ يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية.[4]

يعد تسيير الحكم في إي مجتمع من المجتمعات قضية مفصلية لإنماء المجتمع وتطويره، لذلك فهو يحتاج إلى همة عالية حكمة رشيدة تعرف كيف تستغل الوقت في تفعيل جميع الإمكانات المادية والبشرية والتنظيمية، لأن الحوكمة الجيدة لا يمكن فرضها من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية ولا يمكن خلقها بين عشية أو

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] المرجع السابق، الصفحة 10
[4] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص 96

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

ضحاها إذن الحوكمة الجيدة هي انجاز ونتيجة بحد ذاتها وبدونها_ بدون دولة القانون، والإدارة الواضحة والتي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية واستجابة الإجراءات للطموحات فإن كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكن أن تمهد الطريق للعالم ليصل إلى الرفاهية،فالوظيفة الأساسية للدولة كما يؤكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، هي الإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي تمكن للاستثمار أن يتم، وللثروات أن تحقق وللأشخاص أن تزدهر، فالحوكمة الجيدة تتطلب قناعة ومشاركة المحكومين إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم".[1] لذلك يقترن مفهوم الديمقراطية التشاركية أحيانا بمفهوم "الحوكمة الرشيدة" أو كذلك بمفهوم "الحوكمة المفتوحة".[2]

يتجسد اقتران الديمقراطية التشاركية بمفهوم الحوكمة الرشيدة من حيث الاهتمام بشكل جدي بضمان حق المواطن في المشاركة السياسية،إذ يشمل مفهوم الحوكمة الرشيدة المحلية مجموعة المؤسسات والآليات والمسارات التي تسمح للمواطنين ولمجموعات المواطنين بالتعبير عن اهتماماتهم واحتياجاتهم، وبفض خلافاتهم وبممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي.[3] كما أن الاهتمام بما هو محلي يعد المجال المناسب التي تنشط فيه الديمقراطية التشاركية، ففي الديمقراطيات المعاصرة، غالبا ما يكون المستوى المحلي هو الأنسب لتعزيز مشاركة المواطنين في الشؤون العامة. وعادة ما يتم ربط مفهوم الديمقراطية التشاركية المحلية بمفهوم الحوكمة الرشيدة أو بمفهوم الحوكمة المفتوحة.[4]

تتقاطع الديمقراطية التشاركية مع الحوكمة المفتوحة في تسخير وسائل التكنولوجية الحديثة لتذليل الصعوبات التي تقف أمام العلاقة مع المواطن، إذ يشير مفهوم الحوكمة المفتوحة ("open government") إلى منظومة يمكن بمقتضاها للمواطنين مراقبة مسار اتخاذ القرار والتأثير عليه وذلك بفضل الإمكانية المتاحة لهم في النفاذ إلى

[1] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية –قضايا وتطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،(د.ط)، 2003،ص17
[2] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية)، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت)، ص11
[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها
[4] المرجع نفسه، ص6

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

المعلومة العامة وإلى هيئات اتخاذ القرار. وتتجسد من خلال مبادرات تتمثل في نشر وثائق ومعلومات حول أنشطة الهياكل العمومية على الأنترنات("open data").وبالتالي فإن الحوكمة المفتوحة تستند في المقام الأول إلى التكنولوجيات الحديثة المستعملة لتسهيل النفاد إلى المعلومة، وفي الواقع، لا يتعلق الأمر بوضع المعلومات على ذمة الهموم فحسب. بل يجب أيضا إحداث إمكانيات للتفاعل بين السلط العمومية والمواطنين.[1]

3. مرتكزات الديمقراطية التشاركية:

ترتكز الديمقراطية التشاركية على وسائل وآليات يستند عليها الفعل التشاركي وترتكز عليها العملية السياسية، إذ يمكننا أن نعتبر أن الديمقراطية التشاركية المحلية مهيكلة حول أربعة عناصر:

- **الإعلام:**

يتمثل بالنسبة للجماعة المحلية في وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم، وهي مرحلة أولية لكل تمش تشاركي.[2]لإنجاح الفعل التشاركي الذي يتأصل على تحقيق التواصل بين أطراف العملية السياسية ولتسهيل ذلك يجب أن الإعلام مرتكز أساسي لتنسجم الديمقراطية التشاركية مع نفسها. وتتنوع وسائل الإعلام والاتصال المستخدمة في هذا الشأن: الإشهار حول اجتماعات المجالس المحلية التداولية، عمليات الأبواب المفتوحة التي تسمح بتقديم أنشطة البلدية ومشاريعها ومناقشة الموضوعات المتعلقة بالحياة المحلية، مع تحديد مشاغل المواطنين وانتظاراتهم، تقارير حول المدة الانتخابية تنظم في شكل اجتماعات علنية يقوم خلالها المنتخبون باستعراض الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الحملات الانتخابية، والحصول على آراء المواطنين أو الجمعيات في أنشطتهم. المجلات البلدية، والإذاعات أو القنوات التلفزية المحلية، ومواقع البلديات على شبكة الانترنت مع إدراج بنوك المعلومات، والمنتديات، أو أيضا البث المباشر لاجتماعات لمجالس البلدية.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 12
[2] المرجع نفسه، ص20
[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

- **الاستشارة:**

تقوم على الجماعة المحلية بإعلام المواطنين حول مشاريع محددة وتطلب منهم آراءهم بصورة مسبقة.ويجد المواطنون أنفسهم في موقع الملاحظين غير أن الجماعة المحلية يمكنها توجيه خياراتها وقراراتها وفقا للآراء والملاحظات التي يعبرون عنها. ويمكن استخدام الاستشارة لإقرار اقتراح البلدية أو إبطاله وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمت استشارتهم. ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار ولا يملك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حلول على البلدية.[1]

- **التشاور:**

يتم تحقيق التشارك عن طريق الاهتمام بآراء المواطنين، فبالتشاور: تجري الجماعة المحلية حوارا مع المتساكنين وتنشئ فضاء لذلك. يتم إعلام المواطنين بمشروع أو بقرار يجب اتخاذه ويمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم. ويمكن أن تجبر الجماعة المحلية على أخذ مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذها القرار. وبذلك يسمح التشاور بإدماج المواطنين والفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق الأمر بمشروع معين.[2]

- **اتخاذ القرار بصورة مشتركة:**

تتخذ الجماعة المحلية والمواطنون قرارات مشتركة حول بعض المسائل والرهانات المتعلقة بالسياسات والتصرف المحليين. ويمكن أن يتخذ القرار المشترك بطريقتين:

الإنتاج المشترك أو الشراكة: حيث يتم إعداد المشروع بشكل مشترك. ويشارك المواطنون في إنجاز المشروع مع الفنيين ويبلورون الحلول سويا.

التفويض: حيث تفوض السلطات المحلية جزاء من سلطتها للمواطنين وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم.

وتحيلنا آلية القرار المشترك على آليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء المحلي.[3]

[1] المرجع نفسه،ص 11
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] المرجع السابق، الصفحة نفسها

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

إن هذه الوسائل والآليات تعزز الديمقراطية التشاركية، ويجدر التذكير بأن هذه المستويات الأربع للمشاركة لا يستبعد أحدها الآخر بل يمكنها أن تتكامل.[1]

رغم أن التكامل بين هذه العناصر الأربعة يرفه منسوب المشاركة، إلا أنه على المستوى العملي، فإن المبادرات التشاركية في أغلب البلدان التي تمارس الديمقراطية التشاركية المحلية تنحصر في معظم الأحيان في الإعلام والاستشارة وفي أفضل الأحوال في التشاور، ونادرا ما يتم تطبيق آلية القرار المشترك.[2]

4. الديمقراطية التشاركية وآلية القرار المشترك:

تعتمد الديمقراطية التشاركية آليات متعددة لتحقق فعليا مشاركة المواطنين في الفعل السياسي، ولعل أشهر آلية تعتمدها في ذلك ما يعرف بالقرار المشترك ،حيث يعتبر أحد أعلى مستويات مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشؤون العامة. ويتجلى في مساهمة المواطنات والمواطنين في مسلسل اتخاذ القرار المتعلق بالتخطيط وبتنفيذ السياسات والمشاريع العامة حيث أن صوتهم لا يبقى فقط استشاريا بل يصبح ملزما: يتعين على المسئولين السياسيين الذين اختاروا هذا الأسلوب في المشاركة أن يحترموا ويلتزموا بالاختبارات المعبر عنها من طرف المواطنات والمواطنين.[3]

إن آلية القرار المشترك يعزز شعور المواطنين فعليا بالمشاركة في العملية السياسية، وبالمقارنة مع الأشكال الأخرى للمشاركة(الإخبار، الاستشارة،التشاور)، فإن القرار المشترك يمنح سلطة حقيقية في اتخاذ القرار لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات والمواطنات والمواطنين، الذين يصبحون في قلب القرار ويمارسون بذلك مسؤوليات سياسية هامة.[4]

يعتبر القرار المشترك تجسيدا حيا لفعل الديمقراطية،فحسب "إيف كابان"، المختص في مجال الميزانية التشاركية، فإن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القرار المشترك هي "الديمقراطية بصفتها نموذجا سياسيا، والحكامة الجيدة. وبالرغم من أن هذه المبادئ تعتبر ذات صبغة عالمية، فإن كل مدينة أو بلد يترجمها على شكل وسائل سياسية

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] عبد الله حارسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، ص 9
[4] المرجع السابق، الصفحة نفسها

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

بحسب حاجياته الخاصة ووفق السياق المحلي."[1] لكن عنصر المشاركة هو المتحقق في كل هذه التجارب، إذ لا يمكن الحديث عن وجود آليات للقرار المشترك دون المشاركة المباشرة للمواطنات والمواطنين. فتوجه السياسات العمومية المحلية ليس فقط نتيجة للاختيارات التي تتم داخل مجلس الجماعة، وإنما أيضا لاختيارات السكان.[2]

مبادئ القرار المشترك:

يرتكز القرار المشترك على جملة من المبادئ يمكن حصرها فيما يلي:المشاركة، التضامن والعدالة الاجتماعية، الشفافية، الاستمرارية والقابلية للتكيف.فقد تتخذ الديمقراطية التشاركية المحلية أشكالا مختلفة وتستخدم مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكنها التأقلم مع مختلف السياقات. وتختلف التجارب من حيث أهدافها وأساليبها، والدور الذي يعطى إلى المواطنين في المداولات، والربط بين التمثيلية والتشاركية.[3]

أيا كانت الأشكال التي تتخذها الديمقراطية التشاركية المحلية، فإن الشرط المسبق والضروري لأي تمش تشاركي هو قيام السلطات المحلية بالاتصال بالسكان على نطاق واسع بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة وأكثرها شفافية. وهنا يمكن أساس "الحوكمة المفتوحة".إذ يوجد ترابط بين الشفافية والمشاركة: فالشفافية تمكن من ضمان نفاد العموم للمعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية النفاذ إلى مسارات اتخاذ القرار المتعلقة بتلك السياسات.[4] ولكي تكون المشاركة الفعلية ممكنة، ينبغي تحقيق حد أدنى من الشفافية. فلا يمكن للخواص أن يحاولوا التأثير على القرارات الإستراتيجية إلا إذا كانوا على علم بطريقة اتخاذها. على العكس من ذلك، يمكن للشفافية أن تنبع من المسار التشاركي: إذ يعتبر الوصول إلى الهيئات والإجراءات التشاركية شرطا ضروريا للحصول على بعض الوثائق والمعلومات.[5]

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي،ص 14
[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[5] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

أن حضور المواطنين في الساحة السياسية على مستوى المساهمة في القرار المشترك، جعلته يدرك معاني كبرى على مستوى تكريس سلوكيات تعزز ثقافة المشاركة والتضامن والعدالة الاجتماعية، لذلك فإن مساهمة المواطنات والمواطنين في تحديد الأهداف ذات الأولوية على مستوى جماعة ما يقوي الشعور بحالات انعدام المساواة والتمييز الموجودة. وهكذا يمكن للجماعة أن توجه موارد الميزانية إلى المناطق والسكان الأكثر حاجة.[1]

استطاعت آليات القرار المشترك أن تحقق حالة من الوضوح بين مختلف الأطراف،إذ ترتكز آليات القرار المشترك على التواصل الشفاف من قبل الجماعة، حتى تسمح للمشاركات والمشاركين باتخاذ القرارات التي تبدو لهم الأكثر صوابا، وعن معرفة تامة. وعلى المنتخبين والموظفين أن يتقاسموا المعلومات المفيدة المتعلقة بالبرامج السياسية، وبالميزانية، وبشراكات الجماعة، وكل العناصر الأخرى المتعلقة بالأموال العمة، تلتزم الجماعة أيضا بالتواص في إطار تنفيذ وتتبع المشاريع الناتجة عن القرار المشترك (طلبات العروض المتعلقة بالصفقات العمومية، إنجاز الأشغال، إلخ.) وكذلك عند تقييم هذا المسلسل.[2]

إن التراكم الزمني كفيل بتطوير آليات القرار المشترك، فهو يحقق كل آثاره عندما يمتد في الزمان ويصبح مسلسلا سياسيا مستمرا ومتدرجا. إن تقييم هذا المسلسل وتجديده الدوري يسمحان بتكييف الآليات مع تطور السياقات المحلية. غير أن القرار المشترك يمكن أن يتحدد في إجراء يتعلق بنقطة معينة يسمح بإشراك المواطنات والمواطنين في قرار أو عدة قرارات.[3]

5. الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية:

إن أهم تحدي تواجهه أنظمة الحكم في عصرنا الحالي ما يعرف بالتنمية، التي يعرفها الاقتصادي الأمريكي واجت s/waget التنمية على أنها تتضمن الموازنة بين أحوال المعيشة الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي قد تكون ذات طابع قومي.[4] وإذا اتخذ مفهوم التنمية في بداية رواجه البعد الاقتصادي، إلا أن ليتطور

[1] عبد الله حارسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، ص10
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[4] الطيب الداودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،(د.ط)، (د.ت)،ص20

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

وينسحب على باقي المجالات الاجتماعية والسياسية وكذا المحلية والريفية، وفعل التنمية يهتم بتعليم المجتمع وتنمية قدراته المختلفة.من هذا المنطلق تعبر عن تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات.[1]

تتوقف التنمية في أي مجتمع من المجتمعات على تظافر جهود أفراد ذلك المجتمع عن طريق المشاركة وهي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.[2] كما تتم المشاركة في التنمية المحلية بتفعيل إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.[3]كما تتحقق المشاركة في التنمية المحلية بإشراك الناس في مشروعات التنمية المحلية وتختلف درجة هذه المشاركة وشكلها باختلاف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التعليمية من بلد لآخر...".[4]

إن إنجاز الفعل التنموي المحلي لا يتم إلا بإشراف الجهات الرسمية التي تمتلك القدرات في تسير المجتمع المدني عن طريق الرقابة التي تمارسها الدولة على الوحدات الإقليمية، بقصد المحافظة على وحدة وترابط الدولة وبقصد الآثار الخطيرة التي تنشأ عن سوء الإدارة من جانب الوحدات اللامركزية، مع ضمان تفسير القانون بالنسبة لإقليم الدولة بأكمله، على أن لا تتم هذه الوصاية إلا في حالات محددة قانونا، حماية لاستقلال الوحدة المشمولة بالوصاية الإدارية.[5]

[1] سميرة كامل محمد، التنمية الإجتماعية: مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث ا، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1988، ص 13
[2] عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1996، ص 55
[3] أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية: المفاهيم العلمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1981، ص 99
[4] تقرير منظمة الصحة العالمية، دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشر وعات المياه والاصلاح، معهد الدراسات البيئة، جامعة تورنتو، كندا، (د.ط)، 1986، ص7
[5] عبد المعطي عساف، التتكييف القانوني للنظام المحلي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 3، سبتمبر 1978، ص 620

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية التشاركية دون الاهتمام بالتنمية المحلية، فإن مصداق نجاح الديمقراطية التشاركية يتجلى في الانجازات التي تتحقق على مستوى التنمية المحلية، وهذا مؤشر على تفعيل المشاركة في أوساط المجتمع المدني وربط مختلف مكوناته بشكل إجرائي وذلك من خلال موضوع التنمية المحلية الذي يعتبر المجال الأكثر تناسبا من تحقيق أهداف الديمقراطية التشاركية.

6. المعوقات:

تواجه إي تجربة يخوضها المجتمع البشري في إي مجال من المجالات، ولعل المجال السياسي الذي يخوض تجارب تتحكم فيها مقتضيات إي عصر من العصور وتتحدد نتائجها وفق القدرة على تفعيلها وحجم استيعابها، لذلك فالتجربة السياسية المعاصرة في النموذج المحصور في الديمقراطية التشاركية تواجهه معوقات،ومهما يكن من أمر، فإن إرساء الحوكمة المحلية التشاركية تعترضه بعض الحواجز التي عددتها المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI)

ركزت هذه المنظمة في تقريرها على نقص الموارد في مختلف أشكالها، إذ تشير إلى أنه ينتج أولها عن ضعف الموارد، سواء تعلق الأمر بالموارد المالية أو البشرية المتوفرة للسلطات المحلية لممارسة اختصاصاتها في إطار سياسات اللامركزية. ويمكن أيضا للثقافة التنظيمية للجماعات المحلية أن تشكل عائقا آخر. إذ يصعب مع استمرار ثقافة إدارية مركزية وسلطوية في بعض البلدان التعود على الإطار الجديد للحوكمة المفتوحة والتشاركية. فلا يؤخذ تبعا لذلك دور الفاعلين الاجتماعيين في النشاط العمومي المحلي إلا بشكل محدود.[1]

أما المعوق الثاني فيكمن في ظاهرة الفساد التي تستشري بين المسئولين السياسيين، فهي تؤكد أنه علاوة على ذلك، غالبا ما ينظر المسئولون السياسيون إلى الديمقراطية التشاركية المحلية كوسيلة لدعم مشروعيتهم، الأمر الذي يطرح خطر سوء توظيفها. وبالفعل، فإنه غالبا مايتم التنديد باستغلال الآليات التشاركية من قبل السلطة العمومية المحلية. إذ يعتبر المسؤولون المنتخبون أحيانا الإجراءات التشاركية أداة يطوعونها لعمليات الاتصال والتعبئة والرقابة وإضفاء الشرعية على خدماتهم. وقد

[1] المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص 13

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

يصل الأمر إلى سيطرة بعض المنتخبين على الآليات التشاركية لاستبعاد بعض الناشطين من المجتمع المدني(كجمعيات ومجموعات السياسية) تخوفا من الاحتجاجات التي قد تستهدف السلطة المحلية.[1]

تذكر المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI) أن قد تنتج معوقات أخرى بسبب انتهاج سلوكيات غامضة من طرف ممثلي المجتمع المدني وبسبب التنافس بينهم المرفوض أصلا، وقد تم رصد أحد الآثار السلبية الأخرى، المتمثل في اختيار السياسيين "لممثلين شرعيين" من المجتمع المدني. ويتصرف هؤلاء ويتم الاعتراف بهم ضمنيا (من قبل المنتخبين) كوسطاء بين الدوائر السياسية والمجتمع المدني. مع احتمال أن يصادر هؤلاء المواطنين "محترفو التشاركية" الآليات التشاركية، مما يؤدي إلى وضعية يتضاعف فيها نظام التمثيل الكلاسيكي ليضاف إليه نظام تمثيل آخر أقل وضوحا بكثير وأقل ديمقراطية من سابقه من حيث طريقة التعيين ومن حيث التسيير. ناهيك أحيانا تواجد منافسة بين الفاعلين الاجتماعين، أي بين منظمات المجتمع المدني، للحصول على مركز المحاور الشرعي للسلطات المحلية، بحيث من شأن تشتت المجتمع المدني الناجم عن ذلك الحد من تعزيز التعبئة الجماعية في إطار الآليات التشاركية.[2]

7. أهداف الديمقراطية التشاركية المحلية:

ترمي الديمقراطية التشاركية إلى تحقيق أهداف بعيدة كل البعد عن استهداف إقصاء الديمقراطية التمثلية، حيث لا ترمي الديمقراطية التشاركية إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها. ويتبين بالفعل أنه غالبا ما يعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة، المستوى الأكثر ملائمة لاستعادة المواطنين لسلطتهم فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيلية.[3]

نجد أن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI) كما حددت المعوقات التي تقف حائلا أمام الديمقراطية التشاركية حددت الأهداف المرجوة وهي متعددة:

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[2] المرجع السابق،12
[3] المرجع نفسه،12

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

ركزت هذه المنظمة على أهم هدف للديمقراطية التشاركية المحلية هو تفعيل دور الإدارة وتحسين وضعها، فهي تؤكد أنه في مقاربة أولى، وظيفية وإدارية، يتمثل الهدف في تحسين إدارة الشؤون المحلية، انطلاقا من المبدأ القائل ب لأن"إدارة أفضل، هي إدارة أقرب وإدارة مع".وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع نشوب النزعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة.إذ يمكن للفاعلين الإداريين والسياسيين الوصول إلى معارف جديدة، أكثر ارتباطا بتجربة العموم المعنيين بسياستهم والمستفيدين منها. وبالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار ولا تسرعها، وفي حين تبقى سلطة القرار بيد المسئولين المنتخبين، فإنه من شأن الديمقراطية التشاركية بأن تسمح بتحسين الحوكمة.[1]

تؤدي الديمقراطية التشاركية المحلية حسب هذه المنظمة إبى تحسين النظام العلائقي للمجتمع المدني، إذ تذكر ثانيا، من شأن الديمقراطية التشاركية، من خلال إشراك السكان، أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة. فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية. ويمكن للآليات التشاركية أن تيسر وصول الأشخاص الأكثر بعدا عن المواطنة إلى ممارستها(لا فقط في معناها السياسي، بل أيضا في معناها الاجتماعي والاقتصادي)،وذلك بتيسير الاستماع إليهم وإشراكهم في حياة المنطقة.[2]

ينجر عن التماسك الاجتماعي الذي تستهدفه الديمقراطية التشاركية إلى القضاء على الكثير السلوكات المتطرفة، وتدفع إلى تبنى ثقافة الحوار والتشاور، لذلك تقر المنظمة أنه وبإعادتها نسج الروابط الاجتماعية، تسمح الديمقراطية التشاركية باستعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى، بين السكان والمسؤولين المنتخبين والذين يمكن للديمقراطية التشاركية أن تعزز مشروعيتهم. وتسمح الديمقراطية التشاركية في بعض الحالات بمكافحة التعصب والتطرف والحد من الانطواء على الهوية بمنح المجموعات التي يمكن أن تميل إلى الاحتجاج الراديكالي (والعنيف أحيانا) ضد المنظومة حيزا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج.[3]

[1] المرجع السابق،الصفحة نفسها
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها
[3] المرجع نفسه،50

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

تشير المنظمة إلى قدرة الديمقراطية التشاركية المحلية إلى تربية المواطن على ممارسة الفعل التشاركي وتساهم في انخراطه في المجتمع المدني، وأخيرا، في مقاربة أكثر ارتباط بالأبعاد السياسية، تسمح هيئات التشاور وإجراءات المشاركة بالذهاب إلى ما هو أبعد من الديمقراطية التمثيلية. فالديمقراطية التشاركية هي، بشكل ما، بيداغوجيا سياسية لتعلم المواطنة من خلال الانخراط والمشاركة. ويجب أن يكون المواطنون المنخرطون في المنظومة التشاركية قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصة. وبطريقة ما، فإن المواطن داخل هذه المنظومة من ناخب، لكن أقل من صاحب القرار.[1]

خاتمة:

شكلت الديمقراطية التشاركية المحلية في تجربة السياسية المعاصرة صورة متقدمة عن تفعيل العلاقة بين مختلف أطراف المجتمع المدني، واستطاع أن تجد صيغة لتفعيل الديمقراطية إجرائيا عن طريق تبنيها لفعل المشاركة، التي استخدم كل الوسائل والآليات لتفعيله وقد انعكس هذا وبالدرجة الأولى على التنمية المحلية التي شكلت أكبر التحديات لنجاح الديمقراطية التشاركية، ورغم المعوقات التي تواجهها باعتبارها نموذج سياسي يشتد فيه البعد الإجرائي والذي من شأنه تعرقله ترسبات سياسية واجتماعية نتيجة البيروقراطيات ترسخت بسبب النموذج السابق للعمل السياسي الذي كان يتجاهل المشاركة، لكن رغم ذلك فإن الديمقراطية التشاركية حققت أهداف متعددة لاسيما على مستوى التنمية المحلية.

المراجع:

1. أحمد رشيد، الإدارة المحلية والتنمية: المفاهيم العلمية، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1981.
2. تقرير منظمة الصحة العالمية، دلائل تخطيط أنشطة مشاركة المجتمع في مشروعات المياه والإصلاح، معهد الدراسات البيئة، جامعة تورنتو، كندا، (د.ط)، 1986.
3. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2004
4. داوود الياز، الشورى والديمقراطية النيابية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، (د.ط)، 2006
5. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية –قضايا وتطبيقات-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،(د،ط)، 2003.
6. سميرة كامل محمد، التنمية الإجتماعية: مفهومات أساسية، المكتب الجامعي الحديث ا، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1988.

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

7. الطيب الداودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الإقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،(د.ط)، (د.ت).

8. عبد الله حارسي، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية، التعاون البلدي حكامة محلية وتشاركية بالمغرب العربي،المغرب،(د.ط)، 2017

9. عبد المعطي عساف، التتكييف القانوني للنظام المحلي الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القضائية الاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 3، سبتمبر 1978، ص 620

10. عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1996.

11. مارسيل غوشيه،الدين في الديمقراطية، مسار العلمنة، ترجمة: شفيق محسن، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، (د،ط)،2007.

12. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية)، تقرير: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، تونس، (د.ط)، (د.ت).

13. نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العالمي للدراسات،مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،ط1،(د.ت).